

ولا يقع واحد من هذه الأنواع الثلاثة فكيف يمكن له ما ذكره المسألة والخبر؟ فقولنا
فوقه معوق عن وجوده هذا والله تعالى أعلم بالذي هو القاضى بالذي يكون الثاني وقاضى بأنه يكون من باب
لأنه ضرورة كمال الخفاء على أحد الثاني ~~من باب~~ فليس من باب طرية الأولى أنه إذا طرأ عليه من باب
عنه بناء الطوب والحجارة والبناء على القبر والأثر لم يمكن أن يكون من باب طرية الأولى الذهب والفضة
وهو كونه بالحرير والديباغ فأمرًا بهما فروع ولا حاشية ما به خافه الله عليه فلهذا يلزمه من باب
الأولى الله عليه هذه وأنه كان لا يلزم الله عليه من باب طرية الأولى لأنه كونه لقبره ومن باب طرية الأولى
بالرشيء المذكورة أدل على إقراره بالحرير والديباغ منه بناءها وقسها بالطوب والحجارة والبناء فلهذا
تسببها بالبناء من باب طرية الأولى وجب أن يكون تسببها بالذهب والفضة والحرير والديباغ ومن باب طرية الأولى
أولى بالله والحرير والديباغ أن لا يتنافى فلهذا وأحد الخيارات إذا كان عليه جاني في النوع أنه ما تقام
على قيد البرود مع أنه عليه ولم أسمع فيه غيره فبقي من الذهب أو الفضة أو الكحل الطوب والبناء
والحجارة والامتناء المقاربة لهذا النوع لم يمكن أن يكون جانيًا مشروعًا إقامة على طرية الأولى
فبقي من ذهب أو فضة أو جواهر عليه لأنه إقامة لقيمة من النوع الثاني أدل على إقراره بالحرير
ولبابه القاضى بالله والحرير والديباغ أماله أنه يقال يجوز إقامته لقيمة من النوع الثاني الأول هو

[illegible]